معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٤٤)

دراسة تحليلية مقارنة للمؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة

نوفمبر ١٩٨٨

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

محتويات الدراسة

البيان	رقم الصفحة
- المقدمة	أ
- الفصل الاول : النشاط الجارى	١
١-١ تطور قيمة الانتاج	١
١-٢ تطور قيمة المبيعات	٤
١-٣ العمالة والاجور	٧
١-٤ انتاجية وربحية الجنيه / اجر	١٣
١-٥ القيمة المضافة	١٧
- الفصل الثانى : الاموال المستثمرة	٣٦
٢-١ تطور الاموال المستثمرة وتوزيعها بين الصناعات	٣٦
٢-٢ مصادر تمويل الاموال المستثمرة	٣٩
٢-٢-١ حقوق الملكية	٣٩
٢-٢-٢ القروض طويلة الاجل	٤٧
٢-٢-٣ مخصصات الاهلاك	٥٥
٢-٣ علاقة الاموال المستثمرة / حقوق الملكية / القروض	٥٨
٢-٤ نسبة تغطية الاصول الثابتة	٦١
٢-٥ استخدامات الاموال المستثمرة	٦٤
٢-٥-١ الاصول الثابتة	٦٤
٢-٥-٢ الاموال المستثمرة خارج النشاط	٦٧
٢-٥-٣ رأس المال العامل	٧١
- الخاتمة	١٣٣

المقدمـــــة

القطاع موضوع هذه الدراسة هو القطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة ، ذلك أن هناك قطاعات صناعية أخرى تتبع وزارات غير وزارة الصناعة من بينها قطاع الصناعات الدوائية ويتبع وزارة الصحة ، قطاع الصناعات البترولية ويتبع وزارة البترول والثروة المعدنية قطاع الصناعات الحربية ويتبع وزارة الدفاع والانتاج الحربى ، وقطاع المطاحن والمخابز ويتبع وزارة التموين ، كما أن هناك عدد من الصناعات التى تتبع وزارة الاقتصاد ، والقطاع موضوع الدراسة هو أحد القطاعات الداخلة فى اطار الملكية العامة للدولة "القطاع العام الاقتصادى" .

ويضم ذلك القطاع ١١٧ وحدة انتاجية موزعة على ثمانية صناعات ، حيث تضم الصناعات الغذائية ٢٠ وحدة انتاجية بينما تضم صناعة الغزل والنسيج والملابس ٣١ وحدة انتاجية وهناك ٣ وحدات انتاجية فى صناعة الخشب ، وتضم صناعة الورق ٥ وحدات انتاجية كما تضم الصناعة الكيماوية ١٩ وحدة انتاجية ، والصناعات المعدنية تتكون من ١٠ وحدات انتاجية ، والصناعات الهندسية والالكترونية ٢٠ وحدة ثم صناعة التعدين والحراريات وتضم ٩ وحدات انتاجية . ولكل صناعة من هذه الصناعات أمانة عامة يفترض أن تتولى شئون هذه الصناعة وتعمل على حل وتذليل العقبات ذات الطابع العام التى تواجه الوحدات الانتاجية الداخلة فى هذه الصناعة وبايجاز فأن مهمة هذه الامانات يمكن أن تتركز فى التخطيط والمتابعة والتنسيق .

وهذه الدراسة سوف لا تنصب على الوحدات الانتاجية ولكنها سوف تركز على الصناعات المختلفة كل على حدة أى أنها تفيد بالدرجة الأولى الأمانات العامة والهيئات العامة المتخصصة الأخرى العاملة فى هذا المجال ، وكذلك فأن الدراسة سوف تتناول القطاع ككل وكأنه وحدة انتاجية واحدة المسئول عن ادارتها هو وزارة الصناعة . وأنه لمن المفيد أن تتوافر الدراسات المالية للقطاعات الصناعية المختلفة وفق نمط علمى واحد يسهل معه مقارنة أداء هذه القطاعات بدلا من الاكتفاء بالمقارنة الزمنية لأداء وحدات القطاع الصناعى الواحد .

وسوف تتناول هذه الدراسة بعض القيم والمؤشرات المالية الخاصة بالقطاع الصناعى المذكور حيث سيتم تقسيمها الى مجموعتين : الأولى وهى القيم والمؤشرات المرتبطة بالنشاط الجارى ، والثانية وتضم القيم والمؤشرات المالية المرتبطة بالأموال المستثمرة وسوف تمتد الدراسة زمنيا لبيانات سنوات تسعة تبدأ عام ١٩٧٧ وتنتهى بالعام المالى ١٩٨٦/٨٥ ، ونود أن نلفت النظر الى أن التحول من سنوات ميلادية الى سنوات مالية قد أسقط من التحليل نصف السنة الأول من عام ١٩٨٠ وانتقل التحليل من عام ١٩٧٩ الى العام المالى الكامل التالى ١٩٨١/١٩٨٠ .

وأود أن أشير هنا الى أن هذه الدراسة يحدها الوقت والبيانات المتاحة أمام الباحث ، ولقد أمكن الحصول على كل بيانات الدراسة من مركز المعلومات التخطيطية بالمعهد والتى استمدت أصلا من بيانات تقرير انجازات نتائج أعمال شركات وزارة الصناعة والذى تصدره وزارة الصناعة سنويا ، وتم تجميع ومعالجة هذه البيانات وفق احتياجات البحث بمركز المعلومات التخطيطية بالمعهد .

وانتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الى أسرة مركز المعلومات التخطيطية بالمعهد على تعاونهم لاثراء العملية البحثية بالمعهد .

وتنقسم هذه الدراسة الى فصلين :

الفصل الاول : النشاط الجارى .

- تطور قيمة الانتاج .
- تطور قيمة المبيعات .
- العمالة والأجور .
- انتاجية وربحية الجنيه / أجر .
- القيمة المضافة .

الفصل الثانى : الأموال المستثمره ٠

- تطور الاموال المستثمره وتوزيعها بين الصناعات المختلفه ٠
- القروض طويلة الأجل ٠
- علاقة الأموال المستثمره / حقوق الملكية / القروض ٠
- نسبة تغطية الأصول الثابته ٠
- استخدامات الأموال المستثمره ٠

وقد قام باعداد هذا البحث الاستاذ الدكتور / ثروت محمد على المستشار بمركز التخطيط الصناعى بالمعهد ٠

الفصـــل الأول

النشـــاط الجـارى

١ ــ ١ • تطور قيمة الانتاج :

بلغت قيمة الانتاج الذى حققه القطاع موضع الدراسة نحو ٢٠٣٠ مليون جنيه بالاسعار الجارية عام ١٩٧٧ ازداد تالى نحو ٧٤٠٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ أى انها قد تضاعفت اكثر من ثلاثة مرات ونصف خلال تلك الفترة حيث بلغت حوالـــى ٣٦٥٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٧ • وقد بلغ معدل النمو السنوى المركب لقيمـــــة الانتاج بالاسعار الجارية لهذا القطاع ككل نحو ٦ر١٧٪ سنويا •

ولقد استحوذت الصناعات الغذائية على نحو ثلث قيمة الانتاج الصناعى المحقق فى هذا القطاع ككل خلال هذه الفترة وان انخفضت نسبة قيمة انتاجها الى نحـــــو ٢ر٢٧٪ فقط عام ١٩٨١ فانها قد ازدادت مرة اخرى الى ما يقرب من ثلث قيمـــة الانتاج الكلى للقطاع خلال السنوات التالية واحتفظت هذه الصناعة بنصيب شبـــه ثابت من اجمالى الانتاج الصناعى • وقد بلغ معدل النمو السنوى المركب لقيمـــــة الانتاج لهذه الصناعات نحو ١ر١٦٪ سنويا اى ما يقل بنحو ٥ر١٪ عن متوسط معـــدل النمو السنوى المركب للقطاع ككل •

وتحتل صناعة الغزل والنسيج والملابس المرتبة الثانية من حيث قيمة الانتـــاج الذى حققته على الرغم من الانخفاض الملموس فى نصيب هذه الصناعة من اجمالـــى الانتاج الذى حققه هذا القطاع ككل • فقد انخفض نصيب هذه الصناعة من قيمـــة الانتاج من حوالى ٦ر٣١٪ عام ١٩٧٧ الى نحو ١ر٢٥٪ عام ١٩٨٤/٨٣ وان ازداد بعد ذلك الى حوالى ٢٨٪ عام ١٩٨٦/٨٥ بالاضافة الى ذلك فان معدل النمـــو السنوى المركب لقيمة انتاج هذه الصناعة قد بلغ نحو ٩ر١٥٪ سنويا وهو معـــــدل أقل من المتوسط العام لنمو انتاج القطاع بنحو ٧ر١٪ •

ولقد شهدت قيمة انتاج الصناعات الهندسية والالكترونية تطورا مطـــــردا خلال الفترة موضع الدراسة حيث ازدادت مساهمتها فى قيمة انتاج القطاع مـــــن حوالى ١ر١٢٪ عام ١٩٧٧ الى نحو ٤ر١٧٪ عام ٨٣/١٩٨٤ وان تناقـــــص مرة أخرى الى نحو ٩ر١٤٪ عام ٨٥/١٩٨٦ وقد بلغ معدل النمو السنـــــوى المركب لقيمة الانتاج لهذه الصناعة نحو ٧ر٢٠٪ سنويا ، وهذا المعدل يزيـــد عن متوسط معدل النمو السنوى المركب للقطاع ككل بنحو ٣٪ الأمر الذى يعكـــس التفوق النسبى فى نمو انتاج ذلك القطاع .

أما الصناعات المعدنية فقد احتفظت تقريبا بنصيبها من قيمة الانتاج الصناعى والتى تبلغ فى المتوسط نحو ١١٪ من اجمالى قيمة انتاج القطاع مع انخفـــــاض أو زيادة هذه النسبة قليلا من عام لآخر ، ويعكس ذلك معدل النمو السنـــــوى المركب لقيمة انتاج هذه الصناعة والذى بلغ نحو ٣ر١٧٪ أى ما يقارب معـــــدل النمو للقطاع ككل . وينطبق نفس القول تماما على صناعة الخشب حيث بلغ معـــــدل النمو السنوى المركب لقيمة الانتاج لهذه الصناعة نحو ٥ر١٧٪ سنويا وان كـــــان نصيبها من قيمة الانتاج ضئيلا للغاية حيث بلغ نحو ٧ر٠٪ فقط من قيمة الانتـــــاج الصناعى للقطاع ككل .

أما الصناعات الكيماوية فعلى الرغم من أن مساهمتها فى قيمة الانتاج الصناعـــى ليست كبيرة فأنها قد ازدادت من حوالى ٢ر٨٪ عام ١٩٧٧ الى حوالى ٢ر١٠٪ عام ٨٥/١٩٨٦ حيث بلغ معدل النمو السنوى المركب لقيمة انتاج هذه الصناعة نحـــو ٨ر٢٠٪ سنويا أى ما يزيد بنحو ٣٪ عما حققه القطاع ككل .

وعلى الرغم من ضآلة مساهمة صناعة الورق فى قيمة الانتاج الصناعى للقطـــاع موضع الدراسة فانها قد حققت أعلى معدل نمو سنوى مركب بين الصناعات المختلفـــة بلغ حوالى ٣٣٪ سنويا أى نحو ضعف المعدل الذى حققه القطاع ككل ، ولقـــــد ازدادت مساهمة هذه الصناعة فى قيمة انتاج القطاع ككل من نحو ١٪ عام ١٩٧٧ الـــى نحو ٦ر٢٪ عام ٨٥/١٩٨٦ .

أما صناعة التعدين والحراريات فقد ساهمت بنحو ٦ر١٪ من قيمة الانتاج الصناعى للقطاع ككل عام ١٩٧٧ زادت الى نحو ٩ر١٪ عام ١٩٨٥/٨٤ ، كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لقيمة انتاج هذه الصناعة نحو ٦ر٢٠٪ سنويا وهو ما يزيد نحو ٣٪ عن معدل النمو الذى حققه القطاع ككل .

يتضح من التحليل السابق :

أ - أنه على الرغم من وجود عدد من الهيئات والمؤسسات المهتمة بشئون وقضايا التصنيع وادارة وتوجيه النشاط الصناعى وعلى الرغم من وجود وزارة مستقلة للصناعة منذ عدة عقود والاهتمام الكبير الذى حظى به القطاع الصناعى منذ الخمسينات فأنه لم يحدث تغير ملموس فى هيكل انتاج هذا القطاع ، فما تزال الصناعات الاستهلاكية (الغذائية والغزل والنسيج والملابس) هى المهيمنه على انتاج ذلك القطاع . ومع هذا فمن الجدير بالملاحظة انخفاض نصيبهما من قيمة الانتاج من نحو ٦٥٪ فى آواخر السبعينات الى نحو ٥٨٪ خلال السنوات الخمس الأولى من العقد الحالى .

ب - ازدادت مساهمة الصناعات الهندسية والالكترونية والصناعات الكيماوية وصناعة الورق والتعدين والحراريات ، ولكن الصناعات المعدنية والتى يمكن أن تكون محور التغير فى هيكل الانتاج قد انخفضت مساهمتها قليلا عن متوسط معدل النمو السنوى المركب لقيمة الانتاج الصناعى للقطاع ككل وهو ما يعنى أنه لا يتوقع حدوث تغير جوهرى فى هيكل الانتاج الصناعى فى المستقبل القريب .

جـ - ان مساهمة صناعة التعدين والحراريات ما تزال ضئيلة للغاية على الرغم من أن ٩٦٪ من مساحة الجمهورية تعتبر مناطق للتعدين وأن هذه الصناعة يمكن ان تلعب دورا أساسيا فى احداث تغير هيكلى فى الانتاج الصناعى بالاضافة الى زيادة ملموسة فى الدخل القومى .

١ ـ ٢ • تطور قيمة المبيعات :

بلغت قيمة اجمالى مبيعات القطاع الصناعى موضع الدراسة تسليم المصنع متضمنة فروق الأسعار التى تؤول للخزانة حوالى ١٩٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ، ازدادت الى حوالى ٧٢٩٧ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ ، أى أنها قد تضاعفت نحو ٤ مرات ما بين عامى ١٩٧٧ ، ١٩٨٦/٨٥ وقد بلغ معدل النمو السنوى المركب لتطور المبيعات نحو ٢ر١٨٪ سنويا خلال نفس الفترة •

ومن الجدير بالملاحظة أن قيمة المبيعات للقطاع ككل كانت أقل من قيمة الانتاج فى كل السنوات موضع الدراسة باستثناء عام ١٩٨١/٨٠ حيث ازدادت قيمة المبيعات زيادة طفيفة عن قيمة الانتاج • ويعنى ذلك تراكم كميات كبيرة من المخزون من الانتاج التام الصناعى لدى الوحدات الانتاجية المختلفة تزايدت بشكل ملموس من عام لآخر على مدى كل سنوات الفترة موضع الدراسة وهو أمر يستحق الدراسة والاهتمام •

ولقد بلغت قيمة مبيعات المنتجات الغذائية نحو ثلث قيمة اجمالى مبيعات القطاع خلال الفترة موضع الدراسة ، كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لقيمة مبيعات الصناعات الغذائية نحو ٥ر١٨٪ سنويا ولقد كانت قيمة المبيعات لمنتجات هذه الصناعة أقل من قيمة الانتاج خلال معظم السنوات موضع الدراسة باستثناء عام ١٩٨١/٨٠ حيث زادت المبيعات عن الانتاج بشكل ملحوظ ، وكذلك خلال العامين الأخيرين ٨٥/٨٤ ـ ١٩٨٦/٨٥ وان كانت الزيادة فى قيم المبيعات خلال هذه السنوات الثلاث قد أدت الى تصريف المخزون المتراكم خلال السنوات السابقة عليها • وفى نفس الوقت فقد انخفضت نسبة المبيعات من منتجات صناعة الغزل والنسيج والملابس نحو ٨٪ خلال هذه الفترة حيث انخفضت من نحو ٢ر٢٨٪ عام ١٩٧٧ الى نحو ٤ر٢٠٪ عام ١٩٨٦/٨٥ ، كما بلغ معدل النمو السنوى المركب لقيمة المبيعات لمنتجات هذه الصناعة نحو ٦ر١٢٪ سنويا وهو أدنى معدل نمو

لقيم المبيعات لكل الصناعات موضع الدراسة كما أن هذا المعدل يقل عن معدل نمو قيمة الانتاج لهذه الصناعة . وعلى وجه العموم فان قيمة المبيعات لمنتجات صناعة الغزل والنسيج والملابس كانت اقل من قيمة الانتاج لهذه الصناعة فى كل السنوات موضع الدراسة ، اى أن هناك تراكم مستمر فى مخزون الانتاج التام لمنتجات هذه الصناعة .

أما مبيعات منتجات الصناعات الكيماوية فقد كانت أقل من قيمة الانتاج المحقق لكل السنوات موضع الدراسة باستثناء عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠/٨١ حيث زادت قيمة المبيعات عن قيمة الانتاج بما يكفى لتصريف المخزون المتراكم من العامين السابقين عليهما ولكن مقدار المبيعات عاد الى التناقص عن الانتاج المحقق خلال السنوات الخمس التى تلت ذلك ١٩٨٢/٨١ — ١٩٨٦/٨٥ .

اما بالنسبة للصناعات المعدنية فأن قيمة المبيعات كانت اكبر من قيمة الانتاج طوال السنوات موضع الدراسة باستثناء عام ١٩٧٧ ، وينطبق نفس القول على الصناعات الهندسية والالكترونية حيث لم تقل قيمة المبيعات عن قيمة الانتاج سوى فى عام ١٩٨٤/٨٣ فقط ويعنى ذلك عدم تراكم مخزون من الانتاج التام فى هذه الصناعات أو أن المخزون عند ادنى حد له ، أو بمعنى آخر أن تسويق منتجات هذه الصناعات فى وضع أفضل من غيرها .

بالنسبة لمبيعات منتجات صناعة الخشب فقد زادت زيادة طفيفة عن قيم الانتاج للسنوات الثلاث ١٩٧٩ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٨٥/٨٤ بينما كانت اقل بكثير عن قيمة الانتاج طوال السنوات الست الاخرى الأمر الذى ادى الى تراكم كميات اضافية من مخزون الانتاج التام لمنتجات هذه الصناعة .

على الرغم من ان مبيعات منتجات شركات الورق قد ازدادت زيادة طفيفة عن قيم الانتاج خلال السنوات الثلاث ٧٧ ، ٧٨ ، ١٩٧٩ فان كمية كبيرة من الانتاج المحقق عام ١٩٨١/٨٠ لم يتم بيعها ولم تكفى الزيادات الطفيفة التى تحققت فى المبيعات فى العامين التاليين فى تصريف المخزون المتراكم الذى تزايد بزيادة الانتاج المحقق عامى ١٩٨٥/٨٤ ، ١٩٨٦/٨٥ عن قيمة المبيعات .

بالنسبة لصناعة التعدين والحراريات فقد زاد اجمالى قيمة المبيعات خلال السنوات من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٤/٨٣ عن قيمة الانتاج المحقق بينما زادت قيمة الانتاج عن قيمة المبيعات زيادة كبيرة خلال العامين الاخيرين ١٩٨٥/٨٤ ، ١٩٨٦/٨٥ .

نخلص من التحليل السابق لتطور مبيعات المنتجات الصناعية المختلفة للقطاع موضع الدراسة الى ان :

* قيمة مبيعات منتجات صناعة الغزل والنسيج والملابس كانت خلال كل سنوات فترة الدراسة اقل من قيمة الانتاج المحقق الامر الذى يؤدى بالضرورة الى تراكم مخزون كبير من الانتاج التام من هذه المنتجات .

* بالنسبة لقيمة اجمالى مبيعات منتجات صناعات الخشب ، الورق ، الكيماوية التعدين والحراريات فقد كانت اقل من كميات الانتاج الأمر الذى ادى الى الزيادة فى مخزون الانتاج المتراكم من هذه المنتجات .

* زاد اجمالى مبيعات منتجات الصناعات المعدنية ، الهندسية والالكترونية عن الانتاج المحقق خلال الفترة موضع الدراسة الامر الذى يعنى :

— أن قدرا كبيرا من مخزون الانتاج التام المتراكم قبل السنوات موضع الدراسة قد تم تصريف قدر كبير منه خلال السنوات موضع الدراسة .

— أن هناك طلب مستمر ومتزايد على منتجات هذه الصناعات الامر الذى يمكن معه احداث تغيرات جوهرية فى هيكل الانتاج الصناعى لهذا القطاع .

١ — ٣ العمالة والاجور :

بلغ متوسط عدد العاملين بالقطاع موضع الدراسة حوالى ٥٦١ الف عامل عام ١٩٧٧ وأخذ فى التزايد من عام لآخر حتى بلغ حوالى ٦٠٩ ألف عامل عام ١٩٨٢/٨١ ولكنه انخفض بشكل حاد عام ١٩٨٣/٨٢ حيث بلغ حوالى ٥٩٥ ألف عامل ثم ازداد مرة أخرى الى حوالى ٦٠٢ ألف فى كل من العامين التاليين وانخفض مرة أخرى الى حوالى ٥٨٩ ألف عامل عام ١٩٨٦/٨٥ . أى أن متوسط عدد العاملين بالقطاع كان فى تزايد مستمر خلال السنوات الأربع الأولى حتى عام ١٩٨٢/٨١ حيث بلغ معدل النمو السنوى المركب لزيادة القوة العاملة نحو ١ر٢٪ سنويا خلال هذه الفترة ، بينما تذبذب حجم القوى العاملة خلال السنوات الاربع التالية وان اتجه بوجه عام الى التناقص حيث بلغ معدل التناقص السنوى المركب للقوى العاملة نحو ١٪ خلال تلك الفترة .

أما اجمالى الأجور التى سددتها شركات ذلك القطاع فقد أخذت فى التزايد المستمر من عام لآخر حيث كانت حوالى ٣١٢ مليون جنيه عام ١٩٧٧ ازدادت الى حوالى ١٣٣٨ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ ، أى أن معدل النمو السنوى المركب للأجور قد بلغ نحو ٢٠٪ سنويا خلال هذه الفترة .

وينعكس ذلك على متوسط الأجر السنوى للعامل فى القطاع حيث بلغ نحو ٥٦٠ جنيه عام ١٩٧٧ وأخذ فى التزايد من عام لآخر حتى بلغ نحو ٢٢٧٠ جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ بمعدل نمو سنوى مركب نحو ٣ر١٩٪ سنويا .

على العكس من كل الصناعات الأخرى التى يضمها القطاع فان عدد العاملين فى صناعة الغزل والنسيج والملابس قد تناقص خلال الفترة حيث بلغ معدل التناقص السنوى المركب خلال الفترة نحو ٢ر١٪ سنويا حيث انخفض عدد العاملين من حوالى ٢٩٢ ألف عامل عام ١٩٧٧ الى حوالى ٢٦٥ ألف عامل عام ١٩٨٦/٨٥ . ومن الجدير بالملاحظة أن القوى العاملة فى ذلك القطاع قد تزايدت خلال السنوات الأربع الأولى من حوالى ٢٩٢ ألف عامل عام ١٩٧٧ الى حوالى ٣٠١ ألف عامل عام ١٩٨٢/٨١ ولكنها أخذت فى التناقص بعد ذلك حتى بلغت حوالى ٢٦٥ ألف عامل . ولكن اجمالى الأجور قد تزايد من عام لآخر حيث

بلغت قيمة الأجور فى هذا القطاع نحو ١٥٠ مليون جنيه أى أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة كما بلغ معدل النمو السنوى المركب للأجور نحو ١٥ر٧٪ سنويا • ولقد بلغت نسبة القوى العاملة فى هذه الصناعة نحو ٥٢٪ من اجمالى العمالة فى القطاع موضع الدراسة ككل عام ١٩٧٧ ولكن هذه النسبة انخفضت من عام لآخر حتى بلغت نحو ٤٥٪ عام ١٩٨٦/٨٥ ، وفى نفس الوقت فقد انخفض نصيب هذه الصناعة من اجمالى الأجور من نحو ٤٨٪ عام ١٩٧٧ الى نحو ٣٦٪ من اجمالى الأجور الخاصة بالقطاع ككل عام ١٩٨٦/٨٥ • أما متوسط الأجر السنوى للعامل فى هذه الصناعة فقد بلغ نحو ٥١٠ جنيه عام ١٩٧٧ ثم أخذ فى التزايد المستمر من عام لآخر حتى بلغ نحو ١٨٢٠ جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ كما بلغ معدل النمو السنوى لمتوسط أجر العامل فى هذه الصناعة نحو ١ر١٧٪ سنويا •

وخلاصة القول أن نحو نصف القوى العاملة فى القطاع الصناعى موضع الدراسة موجودة بصناعة الغزل والنسيج والملابس وأنهم يحصلون على حوالى ٤٠٪ من اجمالى الأجور التى يسددها القطاع ككل ، وأن أدنى متوسط لأجر العامل هو المسدد فى صناعة الغزل والنسيج والملابس وأن معدل نمو القوى العاملة فى هذه الصناعة كان سالبا وأن أدنى معدل لنمو اجمالى الاجور وأدنى معدل لمتوسط الأجر السنوى للعامل كانا فى هذه الصناعة ، كما أن تناقص القوى العاملة يعكس التغيرات التكنولوجية التى تمت فى وسائل الانتاج بهذه الصناعة •

بالنسبة للصناعات الغذائية فقد بلغ متوسط عدد العاملين بها حوالى ٨٣ ألف عامل عام ١٩٧٧ أخذ فى التزايد المستمر من عام لآخر حتى بلغ حوالى ٢٦٥ ألف عامل عام ١٩٨٦/٨٥ حيث بلغ بذلك معدل النمو السنوى المركب لنمو العمالة بهذه الصناعة نحو ٢ر٤٪ سنويا وهو ثالث أعلى معدل بعد المحقق فى صناعة الورق والصناعة الكيماوية وتمثل قوة العمل فى هذه الصناعة نحو ١ر١٧٪ من اجمالى العمالة الموجودة بالقطاع ككل عام ١٩٨٦/٨٥ بينما كانت هذه النسبة نحو ٨ر١٤٪ عام ١٩٧٧ • وقد ازدادت الاجور التى سددتها شركات هذه الصناعة من حوالى ٤٤ مليون جنيه عام ١٩٧٧ الى حوالى ٢٢٩ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ أى بمعدل نمو سنوى مركب بلغ نحو ١ر٢٣٪ سنويا •

وقد بلغت نسبة الاجور المسددة فى شركات هذه الصناعة نحو ١٤٪ عام ١٩٧٧ ازدادت الى نحو ١ر١٧٪ من اجمالى الاجور المسددة بالقطاع ككل عام ١٩٨٦/٨٥ وهذه النسبة تتطابق مع نسبة القوى العاملة بهذه الصناعة لاجمالى القوى العاملة بالقطاع ككل • وقد بلغ متوسط الأجر السنوى للعامل فى هذه الصناعة حوالى ٥١٠ جنيه عام ١٩٧٧ ازداد من عام لآخر حتى بلغ حوالى ٢٢٨٠ جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ أى بمعدل نمو سنوى مركب نحو ٢ر٢٠٪ سنويا •

نخلص مما سبق الى أن الصناعات الغذائية تستحوذ على ثانى أكبر قوة عمل داخل القطاع كما أن ثانى أكبر قيمة أجور قد سددتها شركات هذه الصناعة ، وانها تستحوذ على نفس النسبة داخل القطاع ككل من القوى العاملة واجمالى الأجور والتى تبلغ نحو ١ر١٧٪ لكل منهما •

يعمل فى شركات صناعة الخشب أقل قوة عمل داخل القطاع كما أن هذه الشركات قد سددت أقل قيمة أجور كما وأن أدنى ثانى متوسط لأجر العامل بعد صناعة الغزل والنسيج والملابس تدفعه هذه الصناعة ، كما وأن أدنى معدل لنمو القوى العاملة بعد صناعة الغزل والنسيج قد تحقق فى هذه الصناعة • بلغت قوة العمل فى شركات صناعة الخشب حوالى ٣ر٤ ألف عامل عام ١٩٧٧ تزايدت من عام لآخر حتى بلغت حوالى ٧ر٤ ألف عامل بمعدل نمو سنوى مركب ٢ر١٪ سنويا • ولقد حصلت هذه القوة العاملة على أجور قيمتها نحو ١ر٢ مليون جنيه عام ١٩٧٧ زادت من عام لآخر حتى بلغت حوالى ١ر١٠ مليون جنيه عام ١٩٨٦/٨٥ بمعدل نمو سنوى مركب بلغ نحو ٤ر٢١٪ سنويا وهو ثانى أقل معدل لنمو اجمالى الاجور بعد صناعة الغزل والنسيج والملابس بالصناعة المعدنية • ولقد بلغ متوسط نسبة قوة العمل فى هذه الصناعة نحو ٨ر٠٪ من اجمالى قوة العمل بالقطاع خلال الفترة موضع الدراسة كما كانت نسبة الاجور التى سددتها شركات هذه الصناعة قريبة جدا من ذلك حيث بلغت نحو ٧٥ر٠٪ خلال نفس الفترة موضع الدراسة •

كما بلغ متوسط الأجر السنوى للعامل فى هذه الصناعة حوالى ٥٠٠ جنيه عام ١٩٧٧ ازداد من عام لآخر حتى بلغ حوالى ٢١٤٠ جنيه سنويا • أى انه تضاعف اكثر من اربع مرات